الفصل الثانى
التحديات السياسية والوحدة الوطنية
فى القرن الأفريقى

المحتويات:

١ - القرن الأفريقى والخلفية التاريخية للصراع والتحديات التى تواجهه.

٢ - حقيقة الصراع الإقليمى والداخلى فى منطقة القرن الأفريقى.

٣ - الموروثات الاستعمارية.

٤ - أزمة الاندماج الوطنى في منطقة القرن الأفريقى.

٥ - القرن الأفريقى وأهميته الاستراتيجية على المستوى العربى والإفريقى والدولى.

٦ - الوحدة الوطنية والتحديات التى تواجه منطقة القرن الأفريقى حاضراً ومستقبلاً.

obeikandi.com

١ - القرن الأفريقي والخلفية التاريخية للصراع والتحديات التي تواجهه:

لاشك فى أن منطقة القرن الأفريقى ظلت منذ بداية العصر الاستعمارى، وحتى الآن من أهم هذه المناطق الاستراتيجية، وأن خريطتها السياسية المتفجرة هى من الإرث الاستعمارى الذى خلف من المشاكل فى العالم الثالث، وخاصة أفريقيا، ما يكفى تفجير حروب ومجاعات وآلام لا تنتهى. وهذا الإرث هو الذى دفع منظمة الوحدة الأفريقية على سبيل المثال إلى إقرار بند التمسك بالحدود الاستعمارية الموروثة فى محاولة للهروب من مخلفاته وتخفيف آثاره ومضاعفاته. هذا رغم أن هذا الحل لم يكن سلبا ولا يعكس حقيقة صورة أفريقيا ومصالح شعوبها المتداخلة. والخريطة السياسية الراهنة للقرن الأفريقى تحديدا لا تعود جذورها (ليس حدودها فقط) لأكثر من مائة عام، وجاءت عناصرها الرئيسية كمحصلة للنطاحن الاستعمارى والثابت على الإستئثار بموطىء قدم فى هذه البقعة الهامة، والتى بدا الاهتمام الغربى بها كحلقة على طريق المواصلات إلى الهند وتنامى الاهتمام بها منذ افتتاح قناة السويس وتعاظمت هذه الأهمية حين أصبحت المنطقة حلقة حاكمة على درب النفط. وخطورة الموقع الاستراتيجى دفعت القوى الاستعمارية إلى تغليب مصالحها على كل معطيات الواقع، وإلى تجاهل أدنى الأسس المنطقية التى حاولت استكشافها من حدود مناطق أخرى فى العالم الثالث وأفريقيا. ثم جاءت رعونة الأنظمة الديكتاتورية المحلية. وحمق لا يستهان به لدى عديد من القوى السياسية فى المنطقة بالإضافة إلى جحود وشلل وتبعية وضعف القوى الإقليمية

المؤثرة، لتفاقم الأمر جميعا وإشعال النيران والدمار والموت فى منطقة القرن الأفريقى بالذات.

٣ - حقيقة الصراع الإقليمى والداخلى فى منطقة القرن الأفريقى:

تتسم صراعات القرن بطبيعة بالغة التعقيد نابعة من تعدد أبعاد ومستويات الصراع فى المنطقة، وهو ما يبدو واضحاً فى أن الخلافات الحدودية بين دول المنطقة تختزل فى داخلها صراعات ضارية بين قوميات متناحرة فى إثيوبيا والصومال وكينيا. كما تتداخل أيضاً فى هذا الصراع أبعاد حضارية ودينية وعرقية واقتصادية. أما التعدد فى مستويات الصراع، فيبدو واضحا فى أن المنطقة شهدت أشكالاً شتى من الصراعات، تراوحت ما بين الحروب النظامية واسعة النطاق وحروب الاستقلال الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية[١]، وهكذا تتعدد مشكلات القرن الأفريقى وتتنوع فى إطار خصوصية، تحكى عن القارة الأفريقية وما تعانيه من قضايا اقتصادية واجتماعية، تحكى فى نهاية الأمر الصيغ السياسية المختلفة، سواء فى داخل كل دولة أو فى علاقاتها الخارجية والإقليمية والدولية[٢] ومع ذلك يمكن إرجاع معظم صراعات القرن الإفريقى إلى مصدرين رئيسيين هما:

أ - الموروثات الاستعمارية.

ب - وأزمات الإندماج الوطنى فى منطقة القرن الإفريقى.

---

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: التقرير الاستراتيجي العربي -- القاهرة ١٩٩٤.

(٢) إجلال رأفت: القرن الأفريقي وأهم القضايا المثارة في المستقبل العربي، بيروت ١٩٩٧/٤.

٣ - الموروثات الاستعمارية:

يبدو تأثير الموروثات الاستعمارية فى أن الخريطة السياسية للقرن الأفريقى، كما أوضحنا أعلاه - عقب الاستقلال، تناقضت إلى حد كبير مع التوزيعات القومية والعرفية والقبلية واللغوية، حيث فرض الاستعمار حدودا مصطنعة على المنطقة، وأثرت هذه الحدود تأثيراً سلبيا على الصومال بصفه خاصة. فقد أصبح «الصومال الكبير» مقسما إلى خمسة أجزاء: الصومال التى كانت تضم الجزءين الشمالى والجنوبى، اللذين كانا تحت الاحتلال البريطانى والإيطالى، وجيبوتى التى كانت تسمى الصومال الفرنسى قبل الإستقلال، والجزء الرابع هو الصومال الغربى الخاضع للاحتلال الإثيوبى، والجزء الخامس هو شرق كينيا الذى ضمه الاستعمار البريطانى إلى مستعمرت فى كينيا قبل الاستقلال، وقد أعلن الصومال منذ بداية الوحدة. فيما بين الأقاليم الخمسة فى دولة واحدة تسمى «الصومال الكبير» فيما كان بمثابة مصدر متجدد للصراع من اثيوبيا وكينيا، إلا أن الصومال لم يستطع تحقيق أدنى درجة من النجاح فى تحقيق هذا الهدف، بل إن الجزءين اللذين كانا الصومال ذاتهما، انقسما بفعل شعور شعب الإقليم الشمالى بانعدام العدالة والمساواة مع الجنوب، مما دفعه إلى أحضان إثيوبيا مما أدى إلى تشجيع نظام هيلاسلاسى من ضم إقليم إريتريا فى وضع فيدرالى عام ١٩٥٢، ثم إدماجها فى الإمبراطورية الإثيوبية عام ١٩٦٢. متجاهلا بذلك سيادة الشعب الإريترى، وحقوقه الطبيعية فيما استهدف إعطاء إثيوبيا منفذا على البحر والمياه المفتوحة وإخراجها من أسوار الهضبة الحبشية، الأمر الذى تسبب فى اشعال حرب

دامية استمرت ثلاثين عاما، ولم تنته إلا بعد حصول إريتريا على استقلالها فى أبريل عام ١٩٩٣.

٤ - أزمة الإندماج الوطنى فى منطقة القرن الإفريقى:

تعتبر أزمة الاندماج الوطنى سببا رئيسيا للصراعات الداخلية. ذلك أن معظم دول القرن الأفريقى عبارة عن فسيفساء قومى وعرقى وقبلى، تتعارض فيه الإنتماءات والولاءات الأولية داخل الدولة الواحدة، وقد أدى هذا الوضع إلى سيادة وهيمنة الروح القبلية، بدلاً من مبدأ (المواطنة) وساعد على ذلك أن كثيراً من تلك الدول تبنت مناهج عقيمة للإندماج الوطنى ارتكزت على قيام النظم الحاكمة (المنتمية بالضرورة إلى جماعة قومية أو عرقية ما) بتجاهل واستبعاد الجماعات القومية والعرقية الأخرى فى سياسات التوزيع والمشاركة السياسية، واتجاه هذه الأنظمة بدلا من ذلك نحو تأسيس وإرساء سياساتها على منطق التعصب المركزى القائم على توجيه الاستثمارات الحكومية والإنفاق الحكومى وكافة مقدرات الدولة، نحو خدمة مصالح واحتياجات الجماعة القومية أو العرقية على سبيل المثال:

إثيوبيا تحت الحكم الإمبراطورى والماركسى، والذى كان مرتكزاً على العنصر الأمهرى الكامل، والذى قامت نخبته الحاكمة بالتنكيل بسائر القوميات الأخرى فى البلاد، أضف إلى ذلك أن الصومال ذاتها التى تتميز بتجانس قومى ودينى ولغوى فريد - لم تفلت من هذه الأزمات، حيث كانت السياسات الحكومية فى أواخر عهد سيد برى محكومة بالروح القبلية، حيث ضيق دائرة المشاركة السياسية.

الأمر الذى أدى إلى شعور الجماعات العرقية الأخرى بانعدام العدالة التوزيعية، وشعورها بالتمييز؛ مما أدى إلى اتجاهها نحو ممارسة العنف المسلح ضد النظام، مما فتح الباب أمام موجات هائلة من الحروب الأهلية فى القرن الأفريقى والتى شكلت فى بعض الحالات تهديداً حقيقياً أمام بقاء كيان الدولة ذاتها، وهكذا لم تستثن دولة واحدة حتى يومنا هذا من دول منطقة القرن الأفريقى من هذا المفهوم، سواء أكان فى جيبوتى أم إريتريا أم إثيوبيا فى عهد الديمقراطية «عهد زيناوى»، ما زالت هذه الدول لم تأخذ العبر من الماضى ممن وصلوا إلى الحكم من قبلهم لبناء المستقبل المشرق، من خلال التعددية السياسية الحقيقية والعدالة والمساواة بين جميع فئات الشعب وصنع القرار.

٥ - القرن الأفريقى وأهميته الإستراتيجية على المستوى العربى والأفريقى والدولى:

ولهذه المنطقة أهمية استراتيجية كبيرة، نتيجة لموقعها الجغرافى، الذى يجعلها تتحكم فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر، ولقد وضحت هذه الأهمية عند فجر التاريخ الحديث[١]، وأن المراقب الذى واكب تطور هذه المنطقة المتوترة من العالم، يرى كيف تسارعت الأحداث فيها خلال السنوات الخمس الماضية لترسم صورة جديدة تماما، صورة قد تبدو غير مألوفة أو متوقعة بالنسبة للكثيرين.. وبالتالى، فهى مفتوحة على تطورات يصعب التنبؤ بأبعادها فى المرحلة الراهنة، خاصة وأن أجواء الضعف والشك وعدم الاستقرار لا تبدو من سمات القرن الأفريقى وحده،

(١) جلال يحيي (دكتور): مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، دار المعارف - القاهرة ١٩٨١.

وانما تمتد إلى أجزاء القارة وخاصة منطقة البحيرات العظمى وإلى الجوار العربى المتداخل فى ثناياها، بل وحتى للأوضاع العالمية نفسها.

ولكن مما لاشك فيها، أن المراقب العربى لا يستطيع التعامل بنوع من عدم الاكتراث مع الأحداث المتدفقة فى القرن الأفريقى؛ لأسباب عديدة أبرزها:

الجوار الجغرافى، والتداخل البشرى وعلاقات القربى، والتفاعل التاريخى الحضارى بين المنطقة العربية والقرن الأفريقى عبر قرون طويلة من الزمان والمكان المشتركين بكل تفاعلاتها، التاريخية والدينية والثقافية وعلاقات المصالح.. وحتى إذا غمضت العيون عن ذلك كله أو شاحت الأنظار بعيدا كما فعلت عديد من الدول العربية خلال العقود الماضية، فإن هناك أسباباً استراتيجية أخرى بالغة الأهمية لن تتحقق بالتجاهل أو الابتعاد عن المنطقة؛ نظراً لأن أمن المنطقة العربية يتقاطع فى عدة حلقات مع القرن الأفريقى من منظور: الأمن الاستراتيجى بمفهومه العريض بالنسبة لكل آسيا العربية ووادى النيل. وأمن النفط وأمن الماء وأمن البحر الأحمر بكل ما يعنيه كعقدة مواصلات حيوية، ترتبط بالأمن الغذائى والاقتصادى لكل دول الخليج العربية، بالإضافة إلى التقاطع البالغ الخطورة أيضا مع الصراع العربى - الصهيونى[1] وهكذا. وعند أى حديث عن القرن الأفريقى، تقفز إلى الأذهان مباشرة أربع دول حسب التقسيم السياسى المعترف به دولياً حتى الآن، وهى الصومال وجيبوتى وإريتريا وإثيوبيا. ولكن القراءة المتعمقة للبنية الجغرافية والبشرية والتاريخية والاقتصادية

(١) فؤاد زيدان: القرن الأفريقي أرض العذاب والإصرار والأمل، جريدة الخليج، السبت يوم ١٩٩١/٦/٨.

وحركة السكان، تدفع إلى هذه الدائرة على الفور بكل من كينيا والسودان، وقد تتسع أيضا لأوغندا وتنزانيا.

فإذا اكتفينا لأغراض هذا الكتاب بالحلقة الأكثر ترابطا، والأعنف مخاضا الآن، فيمكن الحديث عن القرن الأفريقى كوحدة جغرافية - سياسية إقليمية تضم الصومال، إريتريا، وجيبوتى، إثيوبيا والسودان، وإذا كان من الصعب استبعاد كينيا بأى مقياس من المقاييس، وخاصة لأنها تضم منطقة «الصومال الكينى» المتنازع عليها.

وفى هذا الإطار، فإن ثلاثاً من خمس دول معنية هى أعضاء فى الجامعة العربية.. أما الرابعة وهى إريتريا، فتتداخل بشدة مع الخريطة العربية، حيث يشكل المسلمون أكثر من نصف عدد سكانها، وينتمى معظم النصف الثانى إلى الكنيسة الشرقية القبطية بعلاقاتها التاريخية والدينية العميقة مع مصر، وبنظرة سريعة إلى الخرائط الجغرافية وحتى الجيولوجية، يظهر شكل منطقة القرن الأفريقى مكملا عضويا للمنطقة العربية، والتى كانت بالفعل مناطق متصلة بالجزيرة العربية قبل ما يعرف بالصدع الأفريقى - السورى العظيم، الذى أنشأه البحر الأحمر وخليج عدن.

والجغرافيا تقول أيضا أكثر من ذلك. هذا بالإضافة إلى أن مضيق باب المندب والجزر المتناثرة حوله، شكلت عنصر وصل بين القرن الأفريقى والجزيرة العربية، وأما عن الضفة الأفريقية، فقد كان النيل شريان الحياة الممتد حتى شواطىء البحر المتوسط، وظل البحر الأحمر ساحة اتصال

مستمر بين الجميع ورغم كل العوائق والقيود التى زرعتها الحقبة وكل شعوب منطقة القرن الأفريقى[١]، ومن هنا تكمن أهمية إريتريا بالنسبة للعرب والبحر الأحمر. كما أن إسرائيل والدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لها مصلحة فى عدم عروبة إريتريا حتى لا يكون البحر الأحمر بحيرة مقلقة فى وجه إسرائيل والمصالح الإمبريالية المعادية للدول العربية، وألا يكون البحر الأحمر بحيرة عربية خالصة بشقيه العربى والأفريقى، حى لا يهدد مصالح إسرائيل والغرب فى المستقبل[٢].

فإن استقرار الأمن والتنمية الاقتصادية فى الدول العربية فى البحر الأحمر والخليج، ترتبط مباشرة بالأمن والاستقرار فى دول القرن الأفريقى المطلة على البحر الأحمر والخليج، وكما هو واضح، فإن تلك الأزمات والمشاكل الداخلية فى تلك الدول، لها أثر سلبى فى الأمن والاستقرار فى الدول العربية والأفريقية.

---

(١) فؤاد زيدان: مرجع سابق.

(٢) إبراهيم نصر الدين (دكتور): القرن الأفريقي أهم القضايا المثارة، المستقبل العربي، - بيروت ١٩٩٧/٤. «حلقة نقاشية».

٦ - الوحدة الوطنية والتحديات التى تواجه منطقة القرن الأفريقى حاضرا و مستقبلاً:

إن بلاد منطقة القرن الأفريقى، وخاصة بعد انهيار دولة الصومال، فى حاجة إلى بناء دولة مؤسسية تعتمد على المؤسسات واللوائح الإدارية الحيوية وتحقيق غاياتها، وهذا يعد من الأهداف النبيلة التى يسعى إليها المواطن الواعى فى هذه المنطقة بمصالح حاضره ومستقبله، والمدرك لمتطلبات النهوض المتكامل فى هذا العصر.

دولة تتجاوز كل نقاط التوتر التاريخية والطائفية والعرفية والقبلية، من أجل بناء وحدة وطنية حقيقية قوامها القانون الذى لا يفرق بين مواطن وآخر اتكاء على عرقه أو قبيلته أو انتمائه التاريخى، بل هو قانون يصهر كل هذه التنوعات، يجعل كل مواطن ينتمى إلى الدولة ومؤسساتها المختلفة، بلا وسيط قبلى أو منطق «جهوى» أو مذهبى أو ما أشبه. وهذا ينقص الصومال ومحتاج إليه فيجب أن يكون الانتماء للوطن وهو فى المحصلة النهائية، هو إرادة جميع الخصوصيات فى العيش المشترك[١].

كما يبرز دور الدولة فى تعميق أسس السلم المجتمعى، الذى يتسع الوطن لمدارسه المختلفة، وتباشر كل واحدة منها دورا أساسياً فى تكريس هذه الأسس وتمتين أواصر الوحدة الوطنية، وكما هو معروف أن المدرسة

---

(١) محمد محفوظ: الدولة الحديثة والوحدة الوطنية ص٥٤، مجلة الكلمة، العدد ١٣-١٩٩٦.

الفكرية أو السياسية من المستحيل أن تتحول إلى وطن بديل، لأنها عقائد وأفكار ونظم ليست أرضا ومكانا وجغرافيا.

ولهذا ينبغى إلغاء حالة التماثل بين الوطن والمدرسة الفكرية السياسية.

وفى هذا المعنى يبدو الوطن وعاءً فريداً وضرورياً؛ لأنه وطن التعايش والتعدد واستيعاب التنوع واعادة إنتاجه وحدة وطنية متينة، وبالتالى فإن الدور المؤمل من الدولة فى هذهْ المسألة، هو توفير المناخ الوفاقى والتعايش بين شرائح المجتمع المتعدد وحمايته من كل الأخطار التى تهدد مسيرة التعايش فى المجتمع، وعقلنة التوجهات، وتحسن بالتالى من آليات تحقيق الوحدة الوطنية ومجتمعه.

وبدون ذلك يتدهور الوعى الاجتماعى، ويتحول من وعى وطنى إنسانى سليم إلى وعى أثنى أو قبلى أو عشائرى كما حدث فى الصومال. وبهذا تتدهور كل شروط الوحدة الوطنية، وتضعف كل خطوط وحدة المجتمع، وفى إطار احترام التنوع، ووفق هذه العملية تتحول الدولة إلى أداة للسلم المجتمعى، وإطار تنظيم مصالح جميع أبناء المجتمع بدون أى ميل لمجموعة دون أخرى[1]. ولذلك:

١ - ينبغى أن ينصب اهتمام الجميع من أجل ترسيخ قيم الوحدة الوطنية ومباديئ الاندماج الاجتماعى وعدم إثارة النعرات القبلية التى التهمت الصومال شعبا وأرضاً؛ لأن القبلية بحق تفتت قيم الوحدة الوطنية.

---

(١) محمد محفوظ: ص ٦٧، مرجع سابق.

٢ - ينبغى أن ينصب اهتمام الجميع عملياً على تأكيد شراكة الجميع فى بناء الوطن وأهلية الجميع وأصالتهم فى الانتماء إلى الجماعة الوطنية.

٣ - ضرورة الحوار: إن الحوار بين أبناء الوطن وقواه المختلفة والوحدة الوطنية متلازمان تلازما بكل أبعادهما الوطنية.

فلا وحدة وطنية ولا حوار اجتماعى - أو سياسى - كما لا حوار فعالا ومثمرا فى ظل التناحر الداخلى، وغياب أدنى عوامل الوحدة الوطنية ولهذا من الضرورى البحث الدائم عن أطر وصيغ وطنية، تحقق مفهوم الحوار فى الدائرة الوطنية.

٤ - العدل: وان اعتبار مفهوم العدل فى الدائرة الثقافية والاجتماعية والسياسية، يعد مشروعا وطنيا مهما وليس مجرد وجهة نظر ثقافية أو فكرية. وعلى هذا الأساس ينبغى للقوى الوطنية والسياسية المتصارعة فى البلاد أن تقوم باعادة ترتيب أولوياتها، على ضوء حقائق مفهوم العدل «اجتماعيا وثقافيا وسياسيا» فى اطار التعدد والديمقراطية وأخيراً، فإن مفهوم الوطنية والديمقراطية فى مجتمع التعدد والتنوع، يعنى قبل كل شىء: الانتماء إلى أسلوب فى العيش قائم على التبادل والتعارف والحوار، والالتزام بالمصلحة المشتركة على الدوام.

إن الديمقراطية اليوم ليست موضوعا للتاريخ، بل هى قبل ذلك وبعده ضرورة من ضروريات عصرنا.. إنها مقوم ضرورى لإنسان هذا

العصر، هذا الإنسان الذى لم يعد مجرد فرد بل مواطن يحدد كيانه بجملة من الحقوق هى الحقوق الديمقراطية عدا عن حق الحرية، وحرية التعبير والاجتماع وإنشاء الأحزاب والنقابات والجمعيات كما أوضحنا.. والحق فى التعليم والعمل، والحق فى المساواة مع تكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية إلى غيرها.

خلاصة القول، أن الديمقراطية ينبغى ألا ينظر إليها لا من إمكانية ممارستها فى هذا المجتمع أو ذلك، بل من ضرورة إرساء أسسها وإقرار آلياتها والعمل بها، بوصفها الإطار الضرورى لتمكين أفراد الشعب لممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية الحقيقية التى تبرر حكمهم من جهة أخرى.

ونحن عندما نؤكد من خلال بحثنا هذا على الديمقراطية والوحدة الوطنية كضرورة تاريخية، فلأننا لا نريد بديلاً عنها فى ظل عملية النمو الكبرى التى تعم المنطقة، سوى الإحباط والفرضى المؤديين إلى الحرب الأهلية كما حدث فى الصومال.

والحرب الأهلية كما نعلم لا يفوز ولا ينتصر طرفٌ انتصاراً تاريخياً فيها يقفز بالمجتمع خطوات إلى الأمام. بل على العكس فالحروب الأهلية تنتهى دوماً إلى نتيجة واحدة وهى هزيمة جميع الأطراف، وليس هناك غير الديمقراطية بديل تاريخى لمثل تلك الهزيمة. وبعد هذا العرض ننتقل إلى إثيوبيا والصومال «إريتريا كنموذج للدولة الحديثة للاستقلال».